دور مراكز الأبحاث في صنع القرار السياسي وتنفيذه (الحالة في الكيان الصهيوني نموذجا)

إعداد

د. جنان يوسف

كلية العلوم السياسية– جامعة دمشق

الملخص

برز الاهتمام الصهيوني بعمل مراكز الأبحاث، حتى تبوأالمرتبة الكيان الصهيوني المرتبة الثانية في الشرق الأوسط في هذا الشأن، وانطلاقا من هذا الاهتمام، جاءت هذه الدراسة لتسلط الضوء على دور مراكز الأبحاث في صناعة القرار السياسي وتنفيذه في الكيان الصهيوني، ولقياس مدى فعالية الدراسات التي تقدمها مراكز الأبحاث في هذا الشأن، أثرنا الاعتماد على المنهج العلمي التحليلي ومنهج صنع القرار، وذلك من خلال اعتماد معيارين أساسيين للقياس:

أولهما: بيان البنية السياسية في عمل المراكز البحثية في الكيان الصهيوني، وثانيهما: المقاربة بين الدراسات التي قدمتها مراكز الأبحاث في عدد من القضايا ذات البعد الاسترتيجي، والسياسات التي تبنتها السلطات السياسية في تلك الأنظمة تجاه تلك القضايا، وبالتالي قياس مدى فعالية تلك الدراسات في صنع القرار السياسي وتنفيذه.

تعكس هذه الدراسة تجذر الصبغة السياسية في عمل المراكز البحثية في الكيان الصهيوني، حتى وإن بدت لا تتبع رسميا للسلطات الحكومية، وعلى الرغم من ذلك، لعبت مراكز الأبحاث دورا بارزا في صنع القرار السياسي وتنفيذه، سيما ما يتعلق بتطوير أدوات التفاوض المتعلقة بمبادرات السلام والتطبيع بالنسبة للكيان الصهيوني.

وكذلك إرساء دعائم العلاقات الخارجية للكيان الصهيوني من خلال العمل على تفتيت البلدان العربية وإقامة العلاقات مع الانفصاليين، فضلا عن بناء الاستراتيجية الصهيونية في العلاقات مع إيران، إلا أن الصبغة السياسية حولت التأثير الأكاديمي لمراكز الأبحاث إلى مجرد إعادة تدوير أفكار ومخططات الساسة السابقين أو بما يخدم مصالح الساسة الحاليين.

الكلمات المفتاحية: مراكز الأبحاث– صنع القرار– الأجندة السياسية– الكيان الصهيوني.

المقدمة:

تلعب مراكز الأبحاث دورا مهما في مختلف المجالات التي تهم الدولة والمجتمع (الخزندار، 2012، ص 3)، وذلك انطلاقا من كونها تعنى بتقديم العديد من الدراسات في مختلف المجالات والعلوم بطريقة علمية منظمة، وبذلك فهي تسعى لتقديم النتاج المعرفي القائم على الأسس العلمية، فضلا عن تقديمها التوصيات التي يمكن تطبيقها وتبنيها في معظم المجالات.

انطلاقا من من أهمية مراكز الأبحاث في كونها الأداة الرئيسة المعنية بتقديم الدراسات الفكرية في مختلف المجالات، بطريقة علمية منظمة، فإن ذلك قد دفع السلطات السياسية في الدول والكيانات للاعتماد على النتاج الفكري الذي تقدمه تلك المراكز، سيما في ذلك من خلال تبنيها كآلية من آليات صنع القرار السياسي وتنفيذه. بناء عليه تعنى هذه الدراسة بتسليط الضوء على دور مراكز الأبحاث في صنع القرار السياسي وتنفيذه في الكيان الصهيوني، باعتباره من الأنظمة المنغلقة على نفسها، والمتنافسة في عدد المراكز البحثية، حيث "احتل الكيان الصهيوني المرتبة الثانية في عدد المراكز البحثية في الشرق الأوسط، والتي بلغ تعدادها 78 مركزا". (Abd Al-Hay, 2022, p.2- 3).

مشكلة البحث:

يعد النظام السياسي الحاكم في الكيان الصهيوني، من الأنظمة المنغلقة على نفسها، وذلك انطلاقا من التوجهات الدينية والقومية التي تعد من ركائز ومقومات هذا النظام، الأمر الذي لا يكشف بوضوح عن آليات عمل السلطات الحاكمة هناك، سيما ما يتعلق بآليات أو وسائل صنع القرارات السياسة والترويج لها بقصد تيسير تنفيذها، والتي لطالما كان منها الآلية المرتكزة على نتاج مراكز الأبحاث والدراسات، فمن هنا تنطلق إشكالية الدراسة المتمثلة في التساؤل التالي:

مدى فعالية الدراسات التي تقوم بها المراكز البحثية في الكيان الصهيوني كآلية من آليات صنع القرار السياسي وتنفيذ الأجندة السياسية؟.

يتفرع عنها التساؤلات الفرعية التالية:

- ما طبيعة العلاقة بين بنية المراكز البحثية والسلطة السياسية في الكيان الصهيوني؟.
- كيف يتم توظيف العمل في مراكز الأبحاث كآلية لتفيذ الأجندة السياسية؟.
- ما هي مظاهر الاعتماد على نتاج المراكز البحثية في صنع القرار السياسي في الكيان الصهيوني؟.

أهمية البحث:

تنطلق أهمية البحث من كونه محاولة لتسليط الضوء على بنية المراكز البحثية في الكيان الصهيوني، وتداخلاتها السياسية، إضافة إلى توضيح المكانة التي تحظى بها المراكز البحثية فيما يتعلق بصنع القرار السياسي وتنفيذه في الكيان الصهيوني.

أهداف البحث:

يهدف البحث إلى:

- بيان كيفية تطويع العمل البحثي في مراكز الأبحاث لتنفيذ الأجندة السياسية للسلطات الحاكمة في الكيان الصهيوني.
- التعرف على مظاهر الاعتماد على نتاج المراكز البحثية في صنع القرار السياسي في الكيان الصهيوني.

فرضية البحث: تؤدي المراكز البحثية الصهيونية دوراً مهماً في صنع القرار السياسي ضمن دائرة الكيان الصهيوني، وهذا بدوره يؤدي إلى نجاحها في صنع القرار.

منهجية البحث:

تم الاعتماد على المنهج التحليلي ومنهج صنع القرار بهدف التوصل إلى دراسة الآلية العملية لمراكز الابحاث الصهيونية وعلاقتها بدائرة صنع القرار بهدف التوصل إلى النتائج والأهداف المرجوة من هذه الدراسة.

المبحث الأول: البنية السياسية في عمل مراكز الأبحاث في الكيان الصهيوني

إن دراسة وتحليل دور مراكز الأبحاث في صنع القرار السياسي وتنفيذه في الكيان الصهيوني، تتطلب الاعتماد على مجموعة من المعايير، والتي يمكن من خلالها قياس مدى فعالية الدراسات التي تقوم بها المراكز البحثية في الكيان الصهيوني كآلية من آليات صنع القرار السياسي وتنفيذه، ومن بين تلك المعايير تسليط الضوء على البنية السياسية في عمل تلك المراكز البحثية، سيما لجهة إضفاء الطابع السياسي على بنية المراكز البحثية وهذا ما سيتم دراسته في(المطلب الأول)، إضافة إلى توظيف مراكز الأبحاث كآلية لتنفيذ الأجندة السياسية وهذا ما سيتم تناوله ضمن (المطلب الثاني).

المطلب الأول: إضفاء الطابع السياسي على بنية المراكز البحثية

يتجذر الطابع السياسي في بنية المراكز البحثية على اختلاف مسمياتها داخل الكيان الصهيوني، وعلى الرغم من عدم إضفاء الطابع السياسي رسميا على بنية تلك المراكز، إلا أنها ترتبط بشكل أو بآخر، ارتباطا وثيقا بالسلطة السياسية للكيان الصهيوني، فمن ناحية التبعية الرسمية "تقسم مراكز الإبحاث في الكيان الصهيوني إلى ثلاثة أنماط، هي:

1- مراكز الأبحاث الأكاديمية المرتبطة بجامعات الكيان الصهيوني؛

2- مراكز الأبحاث الحكومية، التي تتبع المؤسسات الرسمية للكيان الصهيوني كوزارة الخارجية، أو للأجهزة الأمنية أو الكنيست؛

3- مراكز الأبحاث غير الحكومية (الخاصة)".(Abd Al-Hay, 2022, p.3- 4).

يتضح مما سبق، أن المراكز البحثية داخل الكيان الصهيوني، تذهب باتجاه التنوع التبعي من حيث المبدأ، وذلك من خلال ارتباط بعضها بالمؤسسات الجامعية، في حين ترتبط أخرى بالمؤسسات الرسمية للكيان الصهيوني، وصولا إلى المراكز المستقلة ذات التبعية الخاصة، مما يشير للوهلة الأولى ابتعاد نوعين من المراكز البحثية عن الطابع السياسي داخل المنظومة الصهيونية، عدا المراكز البحثية الحكومية، والتي لا بد لها من الارتباط الوثيق بالسلطة السياسية.

إن الأصول الظاهرة للعيان، لا تعني بالضرورة الحقيقة العملية المطبقة على أرض الواقع، وخير مثال في هذا الإطار، ما يشير إليه الواقع العملية للمراكز البحثية داخل الكيان الصهيوني، فعلى الرغم من تنوع تبعية المراكز البحثية داخل الكيان الصهيوني، بين ما هو حكومي وغير حكومي وأكاديمي، إلا الواقع يميل إلى دحض التبعية الرسمية الظاهرة للعيان، حيث أن هناك "نسبة غير قليلة من العاملين في مراكز الدراسات داخل الكيان الصهيوني، هم ممن سبق لهم الخدمة في المؤسسات العسكرية والأمنية، ولهم روابط شخصية مع المسؤولين في تلك المؤسسات، ويتم التشاور معهم كأفراد لا كعمل جماعي بين المركز والمؤسسة". Abd Al-Hay, 2022, p.10)

يتضح مما سبق، تجلي إحدى مظاهر العلاقة بين مراكز الأبحاث والسلطة السياسية داخل الكيان الصهيوني، من خلال الخلفيات المهنية أو الوظيفية للباحثين في تلك المراكز، أو من خلال الروابط الشخصية القائمة على أساس الزمالة المهنية أو الوظيفية السابقة لالتحاق الباحثين للعمل في تلك المراكز، وهي ما تشكل نقطة إلتقاء تجمع الباحثين في المراكز البحثية والمسؤولين السياسيين القائمين على رأس عملهم، فتقتصر العلاقة بينهم على نطاق العلاقات الفردية لا المؤسساتية، وهذا لا ينفي الطابع السياسي عن بنية المراكز البحثية، فطالما كانت الصلة قائمة وإن كانت على مستوى الأفراد، فإنها تثبت الطابع السياسي الذي يتجذر في بنية المراكز البحثية الصهيونية.

لا تقتصر مظاهر العلاقة بين بنية المراكز البحثية والسلطة السياسية داخل الكيان الصهيوني، على العلاقات الفردية القائمة على أساس الروابط الوظيفية والشخصية، وإنما تظهر تلك العلاقة في صور أخرى، سيما تلك التي تفصح عن العلاقة بين الأكاديميين العاملين في الجامعات والمراكز البحثية وسلطات الكيان الصهيوني، والتي تبقى قابعة في طيات الكتمان وعدم العلانية، وهذا ما أشار إليه البروفيسور السابق في الجامعات الصهيونية (آلان بابيه)، قائلا: "إن نصف أساتذة الجامعات في الكيان الصهيوني يعملون مع الأجهزة الأمنية، وأن الصلة بين صناع القرار والمراكز البحثية قائمة لكنها في الظل ومحاطة بالسرية". Abd Al-Hay, 2022, p.10).

تظهر وبشكل واضح صور أخرى متعددة، تحمل في طياتها مظاهر العلاقة بين بنية المراكز البحثية والسلطة السياسية داخل الكيان الصهيوني، سيما تلك التي تُظهر العلاقة التبادلية بين فرق المراكز البحثية وأصحاب السلطة السياسية، والذي عادة ما يتبادلون الأدوار التي تتراوح ما بين العمل في المراكز البحثية تارة، وتقلد المناصب السياسية تارة أخرى، إذ أن "غالبا ما ينتقل السياسيون في الكيان الصهيوني من مناصب الدولة للعمل في المراكز البحثية، أو العكس؛ حيث يصعدون من هذه المراكز لمناصب الدولة".(أبو عامر، 2013، ص80).

يمكن القول إن انتقال السياسيين في الكيان الصهيوني من المناصب السلطوية إلى العمل في المراكز البحثية يظهر البنية السياسية للمراكز البحثية الصهيونية، وكذلك في الحالة المعاكسة المتمثلة في انتقال الباحيثن من العمل في المراكز البحثية إلى تقلد المناصب السياسية لا ينفي الطابع السياسي لبنية المراكز البحثية، بمعنى أن انتقال الباحثين من العمل البحثي إلى تقلد المناصب لا يمكن أن يأتي من فراغ، وإنما لا بد له من صلة مسبقة مع المسؤولين السياسيين، وإلا لما استطاع الوصول إلى إحدى مقاليد السلطة هذا من ناحية، و نجد صلة وثيقة بين العاملين في مجال السلطة والمراكز البحثية ويظهر ذلك من خلال وصول عدد من الباحثين إلى تلك المناصب وانتقالهم من العمل البحثي إلى العمل السياسي(السلطوي) لا بد له من أن يترك طرفا وثيقا من الصلة بينهم وبين ما كان يشاطرهم العمل البحثي في المراكز البحثية.

ومن خلال الجدول التالي يتبين، البنية المتجذرة للسلطة السياسية الصهيونية داخل أروقة المراكز البحثية، وقد جاء هذا التبويب على سبيل المثال لا الحصر، مستندا في ذلك إلى المعلومات الواردة في بعض الدراسات*، وفقا لما يلي:

حيث تصدر الساسة السابقين الذين تولوا مناصب قيادية مختلفة في الكيان الصهيوني، قائمة الباحثين العاملين في المراكز البحثية في الكيان الصهيوني:

جدول يوضح البنية المتجذرة للسلطة السياسية الصهيونية داخل أروقة المراكز البحثية

المركز البحثي	الباحث	الصفة المسندة إليه في المركز البحثي	الخلفية السلطوية
معهد دراسات	أموس يادلين	مدير المعهد	جنرالا في الجيش 40 عاما/ رئيسا لشعبة الاستخبارات العسكرية (أمان)
	تسيبي ليفني	باحثة	وزيرة الخارجية سابقا
	دوريت بينليتش	باحثة	رئيسة المحكمة العليا سابقا

الأمن القومي	مائير بنشابات	باحث	مستشارا للأمن القومي في رئاسة حكومة الكيان الصهيوني
	مارك ريغيف	باحث	مستشارا في رئاسة الوزراء لشؤون الإعلام الدولي/ سفيرا للكيان في لندن سابقا
	هاغي إتكس	باحث	ممثلا للكيان الصهيوني في صندوق النقد الدولي سابقا
	جدعون ساعر	باحث متعاون	وزيرا للداخلية/ عضوا في المجلس الوزاري المصغر لشؤون الأمن (سابقا)
المجلس (الإسرائيلي) للعلاقات الخارجية	ديفيد كميحي	باحث	نائبا لرئيس الموساد/ مناصب عليا في وزارة الخارجية سابقا
	دانيال أيلون	باحث	نائبا لوزير الخارجية سابقا
معهد ريؤوت	غيدي جرينشتاين	باحث	منسقا لوفد الكيان الصهيوني خلال المفاوضات مع منظمة التحرير الفلسطينية
مركز القدس للشؤون العامة	دوري غولد	مديرا للمركز	ممثل الكيان الصهيوني في الأمم المتحدة سابقا
	آلان بيكر	باحث	سفيرا للكيان في كندا سابقا
	فريدي إيتان	باحث	سفيرا للكيان في موريتانيا سابقا
	زيفي مازيل	باحث	سفيرا للكيان في السويد سابقا
مركز هرتسليا متعدد الاتجاهات	عوزي عراد	مديرا للمركز	المستشار السياسي ومستشار الأمن القومي لرئيس وزراء الكيان الصهيوني بنامين نتنياهو

*(Abd Al-Hay, 2022, p.10) .(Gamal El Din, 2016, p.201).

حيث يتضح مما سبق، العلاقة الوثيقة المتجذرة بين السلطة السياسية وبنية المراكز البحثية في الكيان الصهيوني، والتي ظهرت من خلال الخلفيات السياسية التي ارتبط بها العاملين في المراكز البحثية الصهيونية، قبل التحاقهم للعمل في تلك المراكز، حيث عمل بعضهم كوزراء في الخارجية والداخلية، إضافة إلى الوظائف

القضائية، فضلا عن المناصب الاستخباراتية، وعددا من المناصب الاستشارية، وصولا إلى المبعوثين الدبلوماسيين ومنسقي المفاوضات باسم الكيان الصهيوني.

كما لا بد من التطرق في هذا الإطار، إلى البنية السياسية لأقدم المراكز البحثية في الكيان الصهيوني المعروف باسم (معهد رؤوفين شيلواح)، والذي برز إلى حيز الوجود عام 1959، وكان نتاجا لأفكار (رؤوفين شيلواح) أول رئيس لجهاز الاستخبارات العسكرية للكيان الصهيوني (الموساد)، تلى ذلك دمجه في جامعة (تل أبيب) عام 1966، لينبثق عنه فيما بعد مركز (موشيه ديان لدراسات الشرق الأوسط وأفريقيا) عام 1983، وتعكس هذه البداية بخلفيتها الاستخباراتية الدور الذي كان من المتوقع أن تلعبه هذه المؤسسات في توفير المعلومات اللازمة لمساعدة جهاز المخابرات الصهيوني. ثم بدأ هذا الدور يتطور من أجل تلبية الاحتياجات المتزايدة والمتنامية لخطة الاستيطان الصهيوني في فلسطين المحتلة.(Gamal El Din, 2016, p.190).

علاوة على ذلك، وفي إطار التأكيد على العلاقة الوثيقة بين السلطة السياسية وبنية المراكز البحثية داخل الكيان الصهيوني، فقد تبنى الكيان الصهيوني "منح الباحثين لقب (جيش البروفسورات)، وجعل لهم مكانة لا تقل شأنا عن مكانة رجال السياسة أو القادة العسكريين، وأشبع نهمهم فتبنى أبحاثهم، و قد تربى معظم الباحثين في محاضن المخابرات الصهيونية، ولا غرابة في ذلك لأن 4% من السياسيين، و 5% من العسكريين بعد تقاعدهم ينتسبون إلى مراكز الدراسات، وهذا ما صرح به بن غوريون حينما قال: يندر أن تجد أكاديمياً أو (إسرائيليا في إسرائيل) لم يتثقف على أيدي الموساد، أو من خلال منظمات الإرهاب، وهذا ما ذكره الكاتب اليهودي يئير عميكام، حينما قال: أنه في كل مدرسة تعنى بالاستشراق، ضابط كبير من سلاح المخابرات لتوجيه دراسات الاستشراق" (العالول، 2015– 2016، ص29–30). وبالتالي لا يمكن الفصل بين بنية المراكز البحثية والسلطة السياسية والأمنية الصهيونية.

وهنا يرى الباحث بأن: الطابع السياسي يطغى على بنية المراكز البحثية في الكيان الصهيوني، وعلى الرغم من تنوع وتعدد الجهات الرسمية التي تتبعها تلك المراكز، إلا أنها تبقى تحت جناح السلطة السياسية، سواء لناحية الارتباط المباشر والمعلن بالسلطات السياسية، أو من خلال انضمام الساسة للعمل في المراكز البحثية، وبالتالي تبقى الصبغة السياسية في بنية المراكز البحثية الصهيونية هي السائدة.

إن دراسة وتحليل البنية السياسية في عمل المراكز البحثية في الكيان الصهيوني، تستوجب الخوض في غمار دراسة وتحليل كيفية توظيف مراكز الأبحاث كآلية لتنفيذ الأجندة السياسية في الكيان الصهيوني، وهذا ما سنسلط الضوء عليه في المطلب الثاني.

المطلب الثاني: توظيف مراكز الأبحاث كآلية لتنفيذ الأجندة السياسية

تلعب مراكز الأبحاث دورا مهما في تنفيذ القرارات السياسية في كل الكيان الصهيوني، إذ أن هناك علاقة تأثر وتأثير متبادل ما بين عمل المراكز البحثية وتنفيذ الأجندة التي تتبناها السلطة السياسية، وتعمل على تحقيقها من جهة، إضافة إلى التأثير في تنفيذ القرارات السياسية من جهة أخرى.

تتميز مراكز الأبحاث بالعمل في عدة اتجاهات، حيث تعمل على ترشيد أو عقلنة القرار السياسي للمسؤولين وصناع القرار، لتقليل احتمال الخطأ أو الفشل في صنع ورسم السياسات العامة من جهة، إضافة إلى دورها في تشكيل الرأي العام من خلال دورها المعرفي، وقدرتها على التكتل والضغط لمصلحة فئة معينة أو تحقيق سياسة معينة من جهة أخرى (مكاوي، 2017، 35)، وبالتالي فإن مراكز الأبحاث تؤثر على صانع القرار السياسي من خلال ترشيده من ناحية، والعمل على خدمة أجندة تتبناها جهات سياسية محددة من ناحية أخرى.

يرتبط توظيف عمل المراكز البحثية في تنفيذ الأجندة السياسية، ارتباطا وثيقا بالسلطة التأسيسية التي يبرز المركز بموجبها إلى حيز الوجود، حيث تتنوع مراكز الفكر فيما يتعلق بقربها أو بعدها عن صانعي السياسات بسبب هوية تلك المؤسسات البحثية، وبذلك تعد مراكز الأبحاث الحكومية جزءًا من هيكل الحكومة وقد تم إنشاؤها بأمر من صانعي القرار لتنفيذ سياساتهم. وخير مثال على ذلك، نجد تأسيس المعهد (الإسرائيلي) للبحوث البيولوجية، والذي برز إلى حيز الوجود "بسبب تشريع أقره رئيس الوزراء إرنست ديفيد بيرغمان عام 1952، والذي كان مستشارا علميا لرئيس الوزراء ديفيد بن غوريون، فضلا عن أن رئاسة المركز كانت قد أسندت إلى (ألكسندر كينان)، رئيس البحث العلمي في وزارة الدفاع" (Gamal El Din, 2016, p.203)، وبالتالي فهو يخدم بالدرجة الأولى الأجندة السياسية للجهات التي كانت القاعدة الرئيسة لتأسيسه.

يظهر توظيف عمل المراكز البحثية في تنفيذ الأجندة السياسية، في صور متعددة، قد تكون في صورة السعي لتحقيق أهداف سياسية بعيدة المدى، وخير مثال على ذلك، توظيف سلطات الكيان الصهيوني المركز الأكاديمي (الإسرائيلي)، لتنفيذ جزء من مقررات اتفاقية كامبد ديفيد بين مصر والكيان الصهيوني.

تضمنت اتفاقية كامب ديفيد قضايا متعددة، منها القضية الثقافية والعلمية، والتي سارعت سلطات الكيان الصهيوني لتنفيذها بواسطة توظيف عمل المركز الأكاديمي (الإسرائيلي) في هذا الاتجاه، حيث "أسست سلطات الكيان الصهيوني المركز الأكاديمي (الإسرائيلي) عام 1982 في القاهرة، وهو من أخطر مراكز الغزو العلمي في الوطن العربي، وقد حرص الكيان الصهيوني على اختيار أفضل ما لديه من أساتذة ومتخصصين للعمل في هذا المركز، كما تم اختيار مديرين معروفين باهتماماتهم البحثية بقضايا مصر والوطن العربي، وبارتباطهم بجهاز المخابرات الصهيوني (الموساد) ومن أبرز الذين تولوا رئاسة المركز: (شيمون شامير) و (جبرائيل واربورج) و(أشيم عوفادايا)، ويعد هذا المركز رأس حربة متقدمة للموساد تجاه العقل المصري". (الشهواني، 2011، ص6-7).

تبنى المركز المذكور أعلاه، العمل على تنفيذ الأجندة السياسية الصهيونية المعتمدة تجاه المجتمع المصري، ويتضح ذلك من خلال "إيراده عناوين موضوعات حساسة، وذات تأثير وصلة بواقع الشعب المصري ومستقبله، والبحث فيها، ومن هذه الموضوعات: الأصول العرقية للشعب المصري، وسبل تفتيت مصر طائفيا، والوحدة الثقافية والعقائدية بين الإسلام واليهود، وغيرها من الموضوعات المتعلقة بالثقافة وحياة المجتمعات العربية، وذلك في سبيل التطبيع في الميدان الثقافي كونه أعمق وأكثر استقرارا من أي ترتيبات أمنية". (الشهواني، 2011، ص6-7).

يتضح مما سبق، كيفية توظيف عمل المراكز البحثية الصهيونية في سبيل تنفيذ الأجندة السياسية للكيان الصهيوني، والتي برزت من خلال الموضوعات التي طرحها المركز المؤسس في القاهرة، وتولى البحث فيها، والتي حملت في جوهرها الطروحات المتعلقة بآليات التقسيم والتفتيت الطائفي داخل المجتمعات العربية، إضافة للعمل على ردم الهوة الثقافية والعقائدية بين الملسمين واليهود، تسهيلا للمشاريع الصهيونية بعيدة المدى، سيما تلك المتعلقة بما يعرف بالتطبيع العربي والإسلامي مع الكيان الصهيوني، والذي بات اليوم يظهر بوضوح على الساحة العربية والإسلامية.

تعد مسألة توظيف مراكز الأبحاث كآلية لتنفيذ الأجندة السياسية، من المسائل ذات الطبيعة المزدوجة، فهي لا تقتصر على توظيف عمل المراكز البحثية في خدمة الأجندة السياسية في الكيان الصهيوني، وإنما تلعب مراكز الأبحاث دورا مهما في التأثير على تنفيذ القرار السياسية في الكيان الصهيوني، وهو ما يعد الوجه الآخر للطبيعة المزدوجة لمسألة توظيف عمل المراكز البحثية كآلية لتنفيذ الأجندة السياسية.

شكَّلَ الفراغ المؤسساتي داخل الكنيست الصهيوني، اللبنة الأساسية لانطلاق السلطات الصهيونية في اتجاه العمل على إنشاء المراكز البحثية التي تتولى تقديم المشورة لصانع القرار السياسي داخل الكنيست الصهيوني، حيث "تم إنشاء مركز الأبحاث التابع للكنيست عام 2000 استجابة لتطور طبيعة القضايا المعروضة في الكنيست، والتي كانت قد أجبرت بعض أعضاء البرلمان على اللجوء إلى المؤسسات غير الحكومية للحصول على مشورتهم مقابل أجر مالي، مما أثار قلق الرئيس الخامس عشر للكنيست(أفراهام بورغ)، الذي كان يؤمن بضرورة إنشاء وحدة داخلية في البرلمان توفر المعلومات اللازمة لأعضاء الكنيست". (Gamal El Din, 2016, p.193).

ذكر (بورغ) في خطابه حول أسباب إنشاء مركز الفكر، أن الكنيست تفتقر إلى الأدوات والكيانات المهنية لتمكينها من اتخاذ قرارات سليمة، وأن المعلومات غير الصحيحة التي كانت تحصل عليها منعتها من اتخاذ القرارات الصحيحة في العديد من النواحي وكان بعض هذه المعلومات يخدم مصالح مجموعات محددة.(Gamal El Din, 2016, p.193).

يَتضح مما سبق، إدراك الكنيست الصهيوني الأهمية البارزة لعمل المراكز البحثية، والتي يمكن الاعتماد عليها في سبيل تقديم المشورة والاسترشاد من خلال تقديم المعلومات للبرلمانيين، وبالتالي تمكينهم من اتخاذ القرارات الصحيحة، مما يمكن بالضرورة إتاحة المجال أمام المراكز البحثية للتأثير على صانع القرار، فبقدر ما يقدم المركز البحثي المعلومات، وبقدر ما يريد بلوغه من أهداف، يمكن تمريرها بين طيات تلك المعلومات، الأمر الذي يجعلها تؤثر على صانع القرار وإمكانية تبنيه القرار المبني على المعلومات التي تكون في خدمة الأهداف التي تسعى المراكز البحثية لتحقيقها، مما يصنع قرارا سياسيا يتوافق مع قناعات وسياسات الباحثين في المراكز البحثية، وبالنتيجة يكمن التأثير من خلال انخراط كوارد المراكز البحثية في العمل مع الجهات الحكومية والقرب منها.

حرصت بعض المراكز البحثية في الكيان الصهيوني على الالتفاف حول رئيس حكومة ما، وتقديم المشورة له في جوانب السياسات الخارجية والأمن القومي، ولاستخدم هذه الوسيلة الفعالة يقوم معهد هرتسيليا بتنظيم مؤتمر سنوي يشارك فيه عدد كبير من السياسيين والأكاديميين لوضع مشروع (التصور العام لسياسة الحكومة المقبلة تجاه المنطقة)، وتعد أوراقه بشكل عملي ومنظم، وتقدم للحكومة مرفقة بتزكيات الشخصيات السياسية والأمنية الكبرى في الكيان الصهيوني، وتمثل هذه الوسيلة ورقة ضغط مباشرة على الحكومة لاتباع سياسة صهيونية محددة تصب في كل ما من شأنه خدمة المصالح الصهيونية في المنطقة. (أبو عامر، 2013، ص85).

يمكن القول، أن المراكز البحثية في الكيان الصهيوني قد ذهبت في سبيل التأثير على صانعي القرارات السياسية في حكومة الكيان الصهيوني، باتجاه اعتماد ما يمكن تمريره من أهداف وغايات عبر مخرجات المؤتمرات التي تعقدها، وذلك من خلال اعتماد خطوات محددة، تبدأ بدعوة عدد من الساسة الفاعلين داخل الكيان الصهيوني لحضور المؤتمرات والمشاركة فيها، في سبيل إعطاء مخرجات تلك المؤتمرات فعالية أكبر، تمهيدا للخطوة الثانية، والتي تتمثل في عرض تلك المخرجات على صانعي القرار السياسي في الحكومة، والتي تحمل تزكيات من الساسة المشاركين في تلك المؤتمرات، وبالتالي التأثير المباشر على صانعي القرار السياسي.

ترتبط قدرة المراكز البحثية في التأثير على صانعي القرار السياسي، بمدى القدرة على بناء قنوات التواصل ما بين الباحثين وصانعي القرار، فبمقدار ما تكون قنوات الاتصال متاحة بمقدار ما كان التأثير حاضرا، والعكس صحيح.

تأكيدا على ما سبق، يبرز ما أورده الباحث الأمريكي (هوارد ويراردا) في كتابه حول السياسة الخارجية، والذي كتب قائلا: "تتحرك الحكومة عن طريق الرسائل والخطابات المكتبية، وإذا كان المسؤول في وزارتي الخارجية أو الدفاع أو المخابرات أو مجلس الأمن القومي مطلعا على دراستك أو بحثك، وهي مفتوحة أمامه، وهو يعد خطابا لمديره أو حتى للرئيس، فإن لديك فرصة ضخمة للتأثير عليه، وهو يكتب هذا الخطاب بأن يقتبس بعض أفكارك أو تحليلاتك، وفي المقابل إذا لم تكن دراستك على مكتبه، أو الأسوأ من ذلك إذا كنت لا تعرف هذا الشخص ولا تراسله بدراساتك وأبحاثك، فلا توجد أي فرصة للتأثير عليه، إنها معادلة بسيطة وواضحة". (أبو عامر، 2013، ص86).

تبنت المراكز البحثية المعادلة السابقة، وبذلك اعتمدت على بناء وتعزيز قنوات التواصل بينها وبين صانعي القرار، والتي تسعى من خلالها للتأثير على صانعي القرار، حيث تقوم المراكز البحثية "بإرسال عشرات الدراسات والأبحاث التي تصدر كل شهر مجانا لمكاتب الساسة وصناع القرار في الكيان الصهيوني للوصول إلى احتمالية التأثير على القرار الصادر عن هذا السياسي". (أبو عامر، 2013، ص86).

وبالتالي فإن اعتماد المراكز البحثية إرسال مخرجاتها البحثية لتكون بين أيدي صانعي القرار تعد وسيلة من وسائل بناء قنوات الاتصال المباشر مع صانعي القرار، الأمر الذي يمكنهم من التأثير على صانعي القرار، واعتماد الأهداف التي يسعون لتحقيقها.

تباينت وجهات نظر الباحثين فيما يتعلق بقدرة المراكز البحثية على التأثير على صانعي القرار السياسي في الكيان الصهيوني، إذ "يرى البعض بأن درجة انفتاح النظام السياسي الصهيوني في القرارات الاستراتيجية تجعل مجال تدخل مراكز الأبحاث أقل شأنا، فمثلا لم يكن لمراكز الدراسات أي دور في قرار رئيس الوزراء الأسبق أريل شارون الانسحاب من قطاع غزة، بالرغم من البعد الاستراتيجي للقرار، وذلك انطلاقا من أن الأجهزة العسكرية والأمنية التي تتحكم في القرار الاستراتيجي تتصف بالميل لتضييق عدد جهات اتخاذ القرار خوفا من تسرب المعلومات من ناحية، أو خوفا من الاطلاع على معلومات لا تحبذ هذه الجهات اطلاع الآخرين عليها من ناحية ثانية". (Abd Al-Hay, 2022, p.5).

يرى البعض الآخر، أن هناك مراكز أبحاث تابعة للمؤسسات الرسمية وللجامعات، فالمؤسسات الرسمية كوزارة الخارجية أو الكنيست أو الأجهزة الأمنية، وهي جزء أساسي من صياغة القرار بحكم وظيفتها وموقعها في هيكلية دوائر صنع القرار، وبالتالي فإن لها دور مهم في التأثير على صانعي القرار.(Abd Al-Hay, 2022, p.10).

يرى الباحث أن لمراكز الأبحاث في الكيان الصهيوني دور في التأثير على صانعي القرار السياسي، إلا أن هذا لا يعني الدور الأكاديمي المستقل في التأثير على صانعي القرار السياسي الصهيوني، فالبنية السياسية تطغى على بنية المراكز البحثية، وبالتالي فإن ما تتبناه المراكز البحثية الصهيونية، ما هو إلا إعادة تدوير أفكار ومخططات الساسة السابقين، والذين انتقلوا للعمل في المراكز البحثية، وبالتالي استكمال ما كانوا قد خططوا لتنفيذه زمن توليهم السلطة، أو ما كان قد حال بينهم وبين تنفيذه حائل ما، قد يكون التوقيت الزمني المناسب، أو طبيعة الظروف السياسية الداخلية والخارجية السائدة في ذلك الوقت، أو ما قد يكون عائدا لرغبة أولائك الساسة في عدم تبني بعض القرارات زمن تقلدهم السلطة لما يمكن أن يعود عليهم من عواقب، وبذلك يسعون لتمرير أفكارهم ومخططاتهم ليتبناها وينفذها الساسة الحاليين.

إن دراسة وتحليل دور مراكز الأبحاث في صنع القرار السياسي وتنفيذه في الكيان الصهيوني، تستلزم إضافة إلى ما سبق دراسته، الانتقال لدراسة وتحليل الحالات العملية التي تظهر مدى الاعتماد على المراكز البحثية في الكيان الصهيوني في صناعة القرار السياسي، سيما ما يتعلق بتطوير مهارات أدوات التفاوض وتدعيم ركائز العلاقات الخارجية، وهذا ما سنسلط الضوء عليه في المبحث الثاني.

المبحث الثاني: الاعتماد على مراكز الأبحاث في صنع القرار السياسي في الكيان الصهيوني

تعد المقاربة ما بين التصرفات والاستراتيجيات المعتمدة من قبل السلطات في الكيان الصهيوني من جهة، والتوصيات أو المخرجات التي تقدمها مراكز الأبحاث الصهيونية من جهة أخرى، من بين المعايير التي يمكن من خلالها قياس مدى فعالية الدراسات التي تقدمها مراكز الأبحاث في صنع القرار السياسي، سيما في ذلك، ما يتعلق بسبل وآليات التفاوض على الملفات المهمة مع الأطراف الخارجية وهذا ما سيتم بحثه في (المطلب الأول)، إضافة إلى ما يتعلق ببناء وتوطيد العلاقات الخارجية مع أعضاء المجتمع الدولي والذي سيتم بحثه في(المطلب الثاني).

المطلب الأول: تبني توصيات الدراسات البحثية في تطوير أدوات التفاوض

تعد الدراسات والتحليلات التي تنتجها مراكز الأبحاث، إضافة إلى مخرجات ونتاج المؤتمرات العلمية التي تعقد برعاية تلك المراكز، فضلا عن الإصدارات والتقارير واستطلاعات الرأي ذات الصلة بشؤون الدولة الداخلية والخارجية، من الأسس التي يمكن للدولة أو الكيانات السلطوية الارتكاز عليها، كنقطة انطلاق مساعدة في تطوير أدوات التفاوض.

تتولى العديد من المراكز البحثية داخل الكيان الصهيوني، العمل البحثي في المواضيع المتعلقة بمبادرات السلام، وذلك نظرا لما للقضايا المتعلقة بمبادرات السلام والتطبيع والتفاوض بشأنها، من أهمية بارزة على الساحة السياسية والدبلوماسية للكيان الصهيوني، والذي يسعى بكل السبل لتحقيق أكبر قدر ممكن منها مع الدول العربية والإسلامية، بما يخدم المصالح الاستراتيجية للكيان الصهيوني، ومن بين تلك المراكز (معهد أبحاث السلام)، و(مركز موشيه ديان).

اعتمد الكيان الصهيوني خلال فترات زمنية متعاقبة، على نتاج المراكز البحثية، كنقطة من نقاط الارتكاز المساعدة في سبيل تطوير أدوات التفاوض، وتظهر إحدى صور الاعتماد تلك، من خلال ما أفاد به (يوسي بيلين)، الذي شغل عدة مناصب وزارية، وكان من أبرز قيادات حزب العمل الصهيوني، حيث صرح قائلا: "لولا مراكز الدراسات ما كان لنا أن نصل إلى اتفاق أوسلو، فقد كان لها دورها في هذا الجانب".(Abd Al-Hay, 2022, p.11).

وفي هذا الاتجاه، كلف الكيان الصهيوني (تيد لارسون)، مدير معهد أبحاث السلام في أوسلو بمهام دبلوماسية تصب في خدمة تطوير أدوات التفاوض مع الجانب الفلسطيني، حيث "تم إيفاده لترتيب عملية التفاوض بين الفلسطينيين والكيان الصهيوني". (إسماعيل، 2021، ص34).

يتضح مما سبق، اعتماد الكيان الصهيوني على المهارات والملكات العقلية التي يتمتع بها الباحثين في المراكز البحثية، وإن إسناد المهام الدبلوماسية المتعلقة بترتيب عملية التي التفاوض بين الجانب الفلسطيني والكيان الصهيوني، إلى مدير معهد أبحاث السلام، لا يعني الاعتماد الصهيوني على شخصية منفردة بحد ذاتها، وإنما الاعتماد على المرتكزات الفكرية التي عمل المركز الذي ينتمي إليه (تيد لارسون) على تبنيها في دراساته وتحليلاتها، والتي لا بد من أن تكون في جعبة مدير المركز المذكور.

وكذلك الأمر، فقد اعتمد الكيان الصهيوني، على الباحين في المراكز البحثية ونتاجهم الفكري في سبيل تعزيز وبلورة أدواته التفاوضية، سيما ما يتعلق باتفاق أوسلو مع الجانب الفسلطيني صاحب الأرض، والذي مكن الكيان الصهيوني من الوصول لعقد أول اتفاق رسمي مع منظمة التحرير الفلسطينية عام 1993.

يبدو أن الكيان الصهيوني، قد اعتمدا على نتاج المراكز البحثية في تطوير أدوات التفاوض فيما يتعلق بأبرز الملفات ذات البعد السياسي والأمني والاستراتيجي، حيث أن اتفاق أوسلو بالنسبة للكيان الصهيوني، يعد من

أبرز الملفات التي تخدم مصالحه، لما له من أبعاد سياسية واستراتيجية على الصعيد الدولي والإقليمي وكذلك الداخلي.

لا يقتصر اعتماد الكيان الصهيوني، على نتاج المراكز البحثية في تطوير أدوات التفاوض، وإنما تبني ذلك النتاج في سبيل إرساء دعائم ومرتكزات العلاقات الخارجية، وهذا ما سنسلط الضوء عليه في المطلب الثاني.

المطلب الثاني: استخدام نتاج الدراسات البحثية في إرساء دعائم العلاقات الخارجية

تعددت الصور التي برز من خلالها اعتماد الكيان الصهيوني، على نتاج المراكز البحثية، وتوظيفها في سبيل إرساء دعائم العلاقات الخارجية.

يتضح اعتماد الكيان الصهيوني وتوجيه أنظاره تجاه النتاج الفكري للمراكز البحثية، كأساس من أسس استراتيجياته الجديدة من حيث المبدأ، من خلال ما أشار إليه (شمعون بيريز) في كتابه ((الشرق الوسط الجديد))، حيث أشار صراحة إلى أن: "القوة الحقيقية والعسكرية في العقود القادمة في الجامعات وليس في الثكنات". (أبو عامر، 2013، ص131).

تبنت العديد من المراكز البحثية في الكيان الصهيوني، البحث في العديد من المواضيع التي تدور حول العلاقات الخارجية للكيان الصهيوني، والتي اعتمدتها السلطات السياسية في الكيان الصهيوني، لتبني عليها استراتيجيات متعددة في التعامل وبناء العلاقات مع الدول القائمة مثل إيران على سبيل المثال، وكذلك الأقاليم التي أعلنت انفصالها عن الدولة الأم، كما هو الحال في إقليم كردستان العراق، وإقليم جنوب السودان.

تولى مركز بيغن السادات للدراسات الاستراتيجية في الكيان الصهيوني، العمل على تقديم عدة دراسات لحكومة الكيان الصهيوني، فيما يتعلق بالأسلحة الكيماوية والبيولوجية في البلدان العربية، وكذلك الملف النووي الإيراني، و وجوب العمل على بناء استراتيجية لمواجهتها، حيث "نشر الباحث (داني شوهام) دراسة مفصلة تحذر من مخاطر الأسلحة الكيماوية والبيولوجية العربية، وكذلك كل من (إفرايم عنبار) و (أميكام ناماني) و (جيرالد شتاينبرغ)، الذين عُدوا من بين الأوائل الذين حذروا من الخطر المتزايد للطاقة النووية الإيرانية".(Gamal El Din, 2016, p.207)

وينظر الكيان الصهيوني إلى البرنامج النووي الإيراني بعين القلق، حتى وصل الأمر لاعتباره تهديدا مباشرا لوجوده، فالكيان الصهيوني قد بنى استراتيجيته تجاه النووي الإيراني على أسس متعددة، كان منها ما قدمته المراكز البحثية في هذا الشأن، سيما في ذلك الدراسات التي قدمها (جيورا إيلاند) رئيس مجلس الأمن القومي في الكيان الصهيوني، والذي عمل بصفته باحثا في معهد دراسات الأمن القومي.

كما تفيد إحدى الدراسات التي قدمها (جيورا إيلاند)، أن امتلاك إيران للقدرات النووية، يعني أن امتلاكها السلاح النووي أصبح مسألة وقت، وهذا ما يشكل تهديدا وجوديا مباشرا للكيان الصهيوني، كما أنه سيعد نصرا إسلاميا قد يحفز الدول العربية على السير على خطى إيران. (إيلاند، 2010، ص3).

ويضيف (جيورا إيلاند) في دراسته، القول بأنه على الرغم من خيار الكيان الصهيوني العسكري تجاه إيران، إلا أنه ما زال الحل الأمثل هو باستنفاد كل الوسائل الدبلوماسية، وأن الجائزة الكبرى للكيان الصهيوني، تكون باتفاق استراتيجي مع واشنطن يترافق مع تشريع في الكونغرس الأمريكي، يجعل أي عدوان إيراني على الكيان الصهيوني بمثابة عدوان على الولايات المتحدة، وبالتالي تجنب الكيان الصهيوني القيام بمحاولة عسكرية لإزالة هذا الخطر. (إيلاند، 2010، ص3).

يظهر تطابق الاستراتيجية التي تبناها صانعي القرار في الكيان الصهيوني تجاه الملف النووي الإيراني، مع التصورات والحلول التي قدمها (جيورا إيلاند)، سيما في ذلك، من خلال رفض الكيان الصهيوني الاتفاق النووي الإيراني لعام 2015، لكونه لا ينسجم مع استراتيجيتها المتبناة في هذا الشأن، ويظهر هذا الموقف جليا من خلال الردود التي دارت بين الرئيس الأمريكي آنذاك (باراك أوباما)، ورئيس وزراء الكيان الصهيوني (بنيامين نتنياهو).

حيث وصف الرئيس الأمريكي الأسبق (باراك أوباما) في تلك الأثناء الاتفاق النووي بالتاريخي، في حين جاء رد رئيس وزراء الكيان الصهيوني آنذاك (بنيامين نتنياهو)، قائلا: إذا كانت إيران تسعى إلى تدمير (إسرائيل) وتدعو علنا إلى تحقيق هذا الهدف، فإنه لا مساومة على وجود (إسرائيل)، وأنها لن تستسلم ولن تسلم بأي صفقة تتيح لأي دولة تسعى إلى إبادتها حيازة وتطوير سلاح نووي، ويجب أن يشمل الاتفاق النهائي اعتراف إيران (بدولة إسرائيل). (سهو، 2021، ص60).

رد الرئيس الأمريكي باراك أوباما على طلب رئيس وزراء الكيان الصهيوني في مقابلة إذاعية مع راديو N.B.R قائلا: إن فكرة ربط حصول اتفاق مع إيران بالتأكيد سلفا باعتراف إيران (بإسرائيل) يشبه القول فعلا أننا لن نوقع اتفاق حتى تتغير طبيعة النظام الإيراني بشكل تام. (سهو، 2021، ص60).

يرى الباحث، التطابق ما بين الخيارات التي طرحها (جيورا إيلاند) في دراسته المتعلقة بالبرنامج النووي الإيراني وخيار الكيان الصهيوني العسكري في هذا الشأن، حيث أفادت دراسة إيلاند وجود خيارين رئيسين في التعامل مع البرنامج النووي الإيراني، يكمن أحدهما في العمل العسكري ضد إيران، والذي يجب أن يبقى قائما من وجهة نظره، إلا أنه فضل العمل على الخيار الثاني، أي الخيار الدبلوماسي بشرط كفالة واشنطن مصالح الكيان الصهيوني، وهذا ما بدى واضحا في التوجه الرسمي لحكومة الكيان الصهيوني، التي عارضت الاتفاق النووي الإيراني مع المجموعة الدولية، لكونه لم يتضمن الضمانات التي تكفل مصالحه، وفي ذات الوقت لا زال الكيان الصهيوني يلوح بالعمل العسكري ضد إيران، وبالتالي فإن هذه الاستراتيجية تتوافق مع ما كان قد قدمه (جيورا إيلاند).

لم تكن الدراسات المذكورة آنفا؛ الوحيدة التي قدمت لخدمة صانعي القرار السياسي الخارجي في الكيان الصهيوني، وإنما كان لمركز موشيه ديان، دورا بارزا في توجيه استراتيجية سلطات الكيان الصهيوني باتجاه العمل على إثارة وتشجيع الانقسام داخل البلدان العربية، تطبيقا لمبدأ (فرق تسد).

مهدت الدراسات التي قدمها مركز موشيه ديان لحكومة الكيان الصهيوني، الطريق لبناء علاقات مع الأقاليم المستقلة عن الدول العربية الأم، وهو ما حدث في كل من إقليم كردستان العراق وإقليم جنوب السودان.

أنجز مركز موشيه ديان، ذو العلاقة القوية مع الأجهزة الاستخباراتية الصهيونية، مئات الأبحاث المتمحورة حول الجماعات الإثنية والطائفية في العالم العربي، ووجود مجتمعات فسيفسائية يمكن تفكيكها وتقويضها في نطاق نظرية إضعاف العدو.

استندت الأسس الفكرية التي انطلق منها مركز موشيه ديان إلى دعامتين، قُدمتا إلى صانعي القرار في الكيان الصهيوني، تمثلت النظرية الأولى بوجوب العمل على إثارة الفتن ودق الأسافين داخل المجتمعات العربية، وتفكيكها من الداخل عن طريق تأجيج حالات التمرد والصراعات، في حين تمثلت الثانية بوجوب التحالف مع الجماعات الإثنية والطائفية من أجل إسناد ودعم مشاريعها وأجندتها الانفصالية والتقسيمية، والتي أسهمت في تمهيد السبيل أمام التحرك الصهيوني شمال العراق، وجنوب السودان، لتحقيق مرادها. (أبو عامر، 2013، ص99 وما بعدها).

كما برزت إحدى الدراسات الصادرة عن مركز ديان لأبحاث الشرق الأوسط وأفريقيا، والتي كانت من إعداد ضابط الموساد في الكيان الصهيوني (موشي فرجي)، والمدرجة تحت عنوان: (إسرائيل وحركة تحرير السودان)، لتتناول الخطة الصريحة الواجب تكريسها فيما يتعلق بالعلاقات الخارجية للكيان الصهيوني، سيما تجاه الدول العربية.

كرست الدراسة الصادرة عن المركز المذكور أعلاه، الخطوط العريضة الواجب تبنيها، والهادفة إلى تفتيت الدول العربية، إذ تمحورت الدراسة حول ثلاثة بنود، وفقا لما يلي:

"1- العمل على إضعاف الدول العربية عن طريق محاولة اختراقها من الداخل؛

2- التعاون مع الطوائف والجماعات غير العربية التي تعيش في ظلها وعلى تخومها؛

3- مد يد العون لكل من: الأكراد شمال العراق، والموارنة في جبال لبنان، وذوي الأصول الزنجية جنوب السودان". (خطط تفتيت المنطقة هل ستأخذ طريقها إلى التنفيذ، 2011، ص17).

عمد الكيان الصهيوني على اتخاذ القرار القاضي بوجوب التحرك لتفتيت السودان، والذي يحقق للكيان المذكور، طائفة من الأمور التي تخدم مصالحه، ومن أبرز الحركات الجنوبية التي تعاون معها الكيان الصهيوني، في سبيل تحقيق مقاصده واستراتيجيته الموجهة لتفتيت الدول العربية، كانت الحركة الشعبية لتحرير السودان، وهي التي قادت حركة التمرد ضد الحكومة المركزية في شمال السودان.

تأسست الحركة الشعبية لتحرير السودان عام 1983 كجناح سياسي لجيش التحرير الشعبي السوداني برئاسة (جون جارنج)، والذي كان حلقة الوصل الرئيسة مع الكيان الصهيوني، إذ بدأت سلطات الكيان الصهيوني الاتصال معه عام 1984، بعد أن جمعت شبكة الموساد في جنوب السودان معلومات عنه، خصوصا وإنه

كان قد تلقى تعليمه في الجامعات الأمريكية، فضلا عن مشاركته في دورة عسكرية في كلية الأمن في الكيان الصهيوني. (كاظم، 2015، ص338).

وعمدت سلطات الكيان الصهيوني، بعد الاتصال المباشر مع (جون جارنج) رئيس الحركة الشعبية لتحرير السودان، إلى الإعلان عن وقوفها مع الحركة لتحقيق الانفصال عن السودان الأم، حيث كان "أول اتصالاته بالجنرال الصهيوني (موشيه دايان) الذي كان حاضرا لنيروبي في مهمة دبلوماسية، والذي أكّد له أن الكيان الصهيوني سيكون متعاطفا مع الجنوب حتى استقلاله". (كاظم، 2015، ص341).

توالى دعم الكيان الصهيوني لانفصاليين في جنوب السودان في شتى المجالات، حتى أعلن الانفصال بأغلبية 99% من إجمالي الأصوات الصحيحة، ليتم الإعلان رسميا عن استقلال دولة جنوب السودان في التاسع من يوليو 2011. (كاظم، 2015، ص346).

سارع الكيان الصهيوني إلى الاعتراف بدولة جنوب السودان بعد يوم واحد من إعلان استقلالها، وأعلن عن فتح قنصلية تابعه له في جوبا، أتبعها تأكيد لدعم العلاقات الاقتصادية والدبلوماسية، وتبادل السفراء وتسيير رحلات جوية مشتركة، إذ صرح رئيس وزراء الكيان الصهيوني (بنيامين نتنياهو)، قائلا: أود أن أعلن أن (إسرائيل) تعترف بجنوب السودان وتتمنى له النجاح، ونناشد السلام للبلاد، ونكون سعداء للتعاون معهم من أجل ضمان التنمية والإزدهار. (كاظم، 2015، ص346).

وتأكيدا على الدور البارز للكيان الصهيوني في العمل على تفتيت السودان، ودعم الانفصاليين حتى انفصالهم رسميا، يبرز ما أفصح عنه (سلفاكير ماريديت) رئيس حركة تحرير السودان، قائلا: بدونكم لما قامت لنا قائمة، لقد ناضلتم معنا من أجل استقلال جنوب السودان، ونحن حريصون على التعلم من تجاربكم وخبراتكم الواسعة. (كاظم، 2015، ص347).

كذلك الحال فيما يتعلق بدعم الكيان الصهيوني للأكراد في شمال العراق، والذي بات واضح المعالم مع إعلان الدعم الصهيوني للاستفتاء الذي أجري في كردستان العراق عام 2017، بشأن الانفصال رسميا عن العراق الأم، حيث "لم تحظى فكرة الاستفتاء بالقبول من جميع دول العالم والمنظمات الدولية باستثناء الكيان الصهيوني". (الطراونه، 2019، ص397).

كما تظهر صور دعم الكيان الصهيوني لأكراد شمال العراق، والعلاقات الوثيقة بينهما، من خلال ما عرضته وسائل الإعلام التركية بهذا الشأن، حيث "عرضت صورا لمحتفلين أكراد كانوا يرفعون العلم (الإسرائيلي) في شوارع مدن الإقليم الكردي ابتهاجا بإجراء الاستفتاء الذي صوت 92 % من المشاركين فيه على انفصال الإقليم، وشنت هجوما لاذعا عليهم واصفة الإقليم (بإسرائيل الجديدة)". (الطراونه، 2019، ص399).

وبذلك يظهر تبني صانعي القرار في الكيان الصهيوني، العمل على بناء العلاقات الخارجية مع الأقليات غير العربية القابعة داخل الدول العربية، وتقديم الدعم الكامل لهم، بقصد تفتيت البلدان العربية، وتطويقها تسهيلا

وخدمة لسياسات الكيان الصهيوني في الهيمنة على البلاد العربية، والتي كان من بين أسسها، ما قدمته مراكز الأبحاث الصهيوني في هذا الشأن.

الخاتمة:

انطلاقا من دراستنا المتمثلة في "دور مراكز الأبحاث في صنع القرار السياسي وتنفيذه (الحالة في الكيان الصهيوني نموذجا)" توصلنا إلى النتائج التالية:

1- تتنوع تبعية المراكز البحثية من حيث المبدأ في الكيان الصهيوني، إلا أن ترتبط بالسلطات السياسية بشكل أو بآخر.

2- تتمثل تبعية مراكز الأبحاث المباشرة بالسلطة السياسية في الكيان الصهيوني من خلال مراكز الأبحاث الحكومية، أما التبعية غير المباشرة فتتمثل من خلال عدة صور منها:

أ- تغلغل المسؤولين السياسيين السابقين في العمل داخل منظومة المراكز البحثية، أو انتقال الباحثين لتقلد المناصب السياسية.

ب- العلاقات الشخصية التي تربط الأكاديميين في الكيان الصهيوني بالأجهزة الأمنية، وتأسيس أجهزة الاستخبارات الصهيونية مراكز الأبحاث وإخضاعها للعمل تحت سلطتها.

3- تلعب مراكز الأبحاث في الكيان الصهيوني دورا بارزا في تنفيذ الأجندة السياسية، ويحمل هذا الدور طبيعة مزدوجة، تتمثل في التأثر والتأثير المتبادل بين عمل مراكز الأبحاث وصانعي القرار السياسي.

4- لا يعد دور مراكز الأبحاث في صناعة القرار السياسي وتنفيذه في الكيان الصهيوني، في الواقع العملي دورا أكاديميا، وإنما ما هو إلا إعادة تدوير أفكار الساسة السابقين، أو بما يحقق مصالح واستراتيجية الساسة الحاليين.

5- اعتمد الكيان الصهيوني على نتاج المراكز البحثية في في تطوير أدوات التفاوض، سيما في القضايا ذات البعد القومي كمبادرات السلام والتطبيع والتفاوض بشأنها، بما يحقق مصالحه الاستراتيجية والقومية.

6- اعتمد الكيان الصهيوني على نتاج مراكز الأبحاث في إرساء دعائم علاقاته الخارجية، سيما لجهة العلاقات مع إيران وتحديدا التعامل مع ملفها النووي، وكذلك ما يتعلق باستراتيجية الكيان الصهيوني في العمل على تفتيت الدول العربية ودعم الانفصاليين وإقامة العلاقات معهم لكسر العزلة الصهيونية من جهة، وتسهيل الهيمنة على الدول العربية من جهة أخرى.

قائمة المراجع:

أولا: المراجع العربية:

- **أبو عامر**، عدنان، 2013- "**مراكز البحث العلمي في إسرائيل: السياسات، الأهداف، التمويل**". مركز نماء للبحوث والدراسات، بيروت.

- **إسماعيل**، هزار، 2021- "**دور مراكز الأبحاث في عملية صنع القرار وإعداد السياسات العامة**". مجلة السياسة العالمية، المجلد 5، العدد 3، الجزائر.

- **إيلاند**، جيورا، 2010- "**الملف النووي الإيراني: خيار إسرائيل العسكري**". مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت.

- **الخزندار**، سامي، 2012- "**دور مراكز الفكر والدراسات في البحث العلمي وصنع السياسات العامة**". مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد 6، الجزائر.

- خطط تفتيت المنطقة هل ستأخذ طريقها إلى التنفيذ، 2011- مركز الكاشف للمتابعة والدراسات الاستراتيجية. السنة 22، العدد 4، دون ذكر بلد النشر.

- **سهو**، علي، 2022- "**الانسحاب الأحادي الطرف من المعاهدات الدولية الجماعية (الاتفاق النووي الإيراني لعام 2015 نموذجا)**". منشورات المركز الديمقراطي العربي، برلين.

- **الشهواني**، هاشم، 2011- "**مراكز الأبحاث الإسرائيلية وأثرها في صنع القرار السياسي الإسرائيلي**". جامعة الموصل، مركز الدراسات الإقليمية، مجلة دراسات إقليمية، السنة 8، العدد 23، الموصل.

- **الطراونه**، سحر، 2019- "**أثر الدعم الإسرائيلي لاستفتاء انفصال كردستان عن العراق على العلاقات التركية الإسرائيلية**". مجلة دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 46، العدد 2، الأردن.

- **العالول**، إسلام، (2015- 2016)- "**الأبحاث الصهيونية ودورها في صناعة القرار**". أكاديمية دراسات اللاجئين، برنامج دبلوم الدراسات الفلسطينية، قسم الأبحاث والدراسات، فلسطين.

- **كاظم**، ضفاف، 2015- "**دور إسرائيل في انفصال جمهورية جنوب السودان**". جامعة بغداد، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، العدد 80، العراق.

- **مكاوي**، بهاء الدين، 2017- "**القرار السياسي ماهيته- صناعته- اتخاذه- تحدياته**". معهد البحرين للتنمية السياسية، سلسلة كتيبات برلمانية، البحرين.

ثانيا: المراجع الأجنبية:

- **Abd Al- Hay**, Walid, 2022- "**The Role of Think Tanks in Israeli Decision-Making**". Al- Zaytouna Centre for Studies Consultations, Beirut.

- **Gamal El Din**, Heba, 2016- "**the role of think tanks in influencing policy-making in Israel**". The Center for Arab Unity Studies, Beirut.

The role of research centers in political decision-making and implementation

(the case of the Zionist entity as an example)

Dr.Jinan yosef

Abstract

The Zionist interest in the work of research centers has emerged, so that the Zionist entity has ranked second in the Middle East in this regard. Based on this interest, this study came to shed light on the role of research centers in political decision-making and implementation in the Zionist entity. To measure the effectiveness of the studies provided by research centers in this regard, we preferred to rely on the scientific analytical approach and the decision-making approach, by adopting two basic measurement criteria:

First: clarifying the political structure in the work of research centers in the Zionist entity, and second: comparing the studies provided by research centers on a number of issues with a strategic dimension, and the policies adopted by the political authorities in those systems towards those issues, and thus measuring the effectiveness of those studies in political decision-making and implementation.

This study reflects the deep-rooted political nature of the work of research centers in the Zionist entity, even if they appear not to be officially affiliated with the government authorities. Despite this, research centers played a prominent role in political decision-making and implementation, especially with regard to developing negotiation tools related to peace and normalization initiatives for the Zionist entity.

As well as establishing the foundations of the Zionist entity's foreign relations by working to fragment Arab countries and establish relations with separatists, in addition to building the Zionist strategy in relations with Iran. However, the political nature has transformed the academic influence of research centers into a mere recycling of the ideas and plans of previous politicians or in a way that serves the interests of current politicians.

Keywords: Research centers - decision-making - political agenda - Zionist entity.